

تقرير

جهزت جمعية حواله خمسين كاشكا لتاجرما باسعار تراوحد بين 800 و 1500 دولار لكشك (مروان حطط)

بـ«بلاش»، قدّم مجلس بلدية بيروت الملعب البلدي إلى جمعية «Beasts» لإقامة قرية رمضان، مع مساهمة مالية بحدود 240 ألف دولار. كانت النية ان تستفيد الجمعية من المكان الربح، غير ان الاخيرة قررت ان توشم استفادتها عبر تاجر كيوسكات اقامتها على الاملاك البلدية باسعار تراوحد بين 600 و1500 دولار، من دون علم البلدية ومن دون دفع رسوم إشغال املاك عامة

البلدية قدّمت لها الأرض مجاناً... هم 240 ألف دولار!

Beasts توَجّر الملعب: رمضان بـ«البلدي» أغلى!

رأجاا حمية

افتتحت جمعية «Beasts»، أمس، القرية الرمضانية في ملعب بيروت البلدي تحت شعار «رمضان

بالبلدي أحلى»، بالشراكة مع السفارة الإماراتية في بيروت، وبرعاية رئيس الحكومة سعد الحريري هناك، على مدى ثلاثين يوماً، سيقطر الصائمون على ماندة... سفارة دولة الإمارات التي تكفلت «بتجهيز وتقديم الإفطارات طيلة شهر رمضان»، بحسب السفير

الإماراتي حمد الشامسي، فيما ستقاضي الجمعية - التي فُتحت أرض الملعب من دون مقابل - نحو 240 ألف دولار لتتظلم القرية، وهذا

تقرير



«كما ازادت» خطة الكهرباء حصل أمس في المنصورية. وفي الأشكال المتوقعة» بين القوى الامتلاك والى المنطقة المعارضين على استعمال مد خط بصاليم - عرمون - تفزع المكلس، او ما يعرف بـ «وصلة المنصوريّة»، فالخطة التي تقدّمت بها ووزارة الطاقة ندى البستاني، واقرها مجلس الوزراء، طلبت إلى قوى الأمن الداخلي «تأمين العناصر الكافية لمواكبة مستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان في تنفيذ مهامهم. لا سيما المتعلقة باستكمال مد شبكة 220 كيلوفولت في المنصورية، والطلب إلى الجيش اللبناني مؤازرة قوى الأمن عند الاقتضاء وإظهار الحزم». هذا البند بالتحديد اعترض عليه الاهالي، إذ حذروا في وقت سابق

المولد النبوي من دون أي احتفال». مع ذلك، لم يفعل تغيب بعض الأعضاء فعله. ولم يمنح المجلس من إقرار دفع المساهمة الرمضانية. وفوق ذلك، «قدّمت» البلدية للمعب للجمعية مجاناً لتتظلم القرية كـ«لفتة» من مجلس العاصمة «الاهالي طريق الجديدة الذين يستاهلون»، وفق عدد من الأعضاء، و«للاستفادة منه لوضع أكبر عدد من التجهيزات واستيعاب عدد كبير من الصائمين».

لكن، على ما يبدو، فإن نيّة «Beasts» «هجمت» نحو مكان آخر. في المبدأ، قامت الجمعية بهذا الأمر على أكمل وجه، إذ بدأت التحضيرات لافتتاح القرية قبل أيام من شهر رمضان،

فجهّزت الملعب بما يلزم من معدات، وأضاءته بطريقة صديقة للبيئة من خلال نظام الألواح الشمسية، وأعدت المسرح المخصّص لـ«ميشو»



تقرير

تلوث مياه الحدث بالنفط: متى يتحرّك محافظ جبك لبنان؟

رحيك دندش

اسبوعان مرّا على صدور نتائج فحوصات لعينات أخذت من آبار

في منطقة سان تيريز (الحدث) أظهرت احتواء مياهها على مادة البنزين، من دون أن يحرك أحد ساكناً. التلوث مستمر وكذلك غُض النظر عنه وتضلل الجهات المعنية من المسؤولية. الوضع من سيئ إلى أسوأ» وفق العميد السابق في الجامعة اللبنانية الدكتور تيسير

حمية، أحد سكان الصي، إذ «لا تزال المياه تنزل من الحفنة أشبه بمياه الجيرون». حمية أشار إلى أن أحداً لم يتحرك منذ أربعة أشهر فيما «تحركت وزارة الطاقة والمياه خلال أقل من 48 ساعة لمعالجة تسرب العيول في منطقة حدرا قبل أيام بناء على طلب رئيس البلدية، رئيس

بلدية الحدث يقول لنا مذوا اشترك من الدولة، علماً أننا مشتركون، لكننا لا نرى مياه الدولة الا في الشتاء».

ومنذ أربعة أشهر يتسكو سكان المنطقة من رائحة بنزين في المياه التي تخرج من الحفنيات ومن لونها المائل الى الاخضرار. سبب المشكلة وجود سبع محطات بنزين في المنطقة معظمها غير مطابق للمواصفات بما يؤدى الى تسرب الوقود إلى المياه الجوفية والأبار، إذ

تقرير

أساتذة «البنائية» استعملوا الإضراب المفتوح؟

تؤجر مساحات (space) لمن يرغب في وضع معداته او عرض «ستاندات» مقابل 600 دولار؛ علما أن القانون، في مثل هذه الحال ينص على

ضرورة أن تُعلم الجمعية البلدية بما تنوي فعله وأن تدفع لقاء ذلك رسم إشغال املاك عامة»، وهو ما لم يحدث وفق مصادر داخل البلدية. (الريج» وفق ما برد على موقعها الإلكتروني) لم تستغل هذه المناسبة، أيضاً، لتحقيق التي «لا تبغى «تاجر» الاملاك العامة لحياتها. فقد جهّزت الجمعية حوالى خمسين كشكا بمقاسات مختلفة لتاجرما للراغبين بعرض منتجاتهم بأسعار تراوحد بين 800 و1500 دولار لكشك، وحسب المواصفات المطلوبة، فيما

العارضين أعمالهم في الكيوسكات. لا تحتوي هذه المحطات على أحواض تجميع لنقايا المواد النفطية الناجمة عن تغيير زيوت الآليات وغسيل خزاناتها.

النائب السابق بلال فرحات الذي يتابع الملف لفت في اتصال مع «الأخبار» الى «أن محطات جديدة تظهر في المنطقة فيما مديرية النفط في وزارة الطاقة والمياه لا تقوم بالكشوفات اللازمة»، مشيراً إلى أن آخر كشف جرى العام الماضي عندما ظهرت المشكلة للمرة الأولى.

المديرة العامة للنفط أورور فغالي، من جهتها، أهدت أن المديرية «قامت بدورها، فقد كشفت واخر كانون الأول على المحطات وأصهلت المخالفين (5 محطات) شهرين لتسوية أوضاعهم، ثم مددت المهلة شهفياً بناء على طلب أصحاب المحطات بذريعة أن الأمطار

لا تحتوي هذه المحطات على أحواض تجميع لنقايا المواد النفطية الناجمة عن تغيير زيوت الآليات وغسيل خزاناتها.

المديرة العامة للنفط أورور فغالي، من جهتها، أهدت أن المديرية «قامت بدورها، فقد كشفت واخر كانون الأول على المحطات وأصهلت المخالفين (5 محطات) شهرين لتسوية أوضاعهم، ثم مددت المهلة شهفياً بناء على طلب أصحاب المحطات بذريعة أن الأمطار

أخرت الأعمال المطلوبة»، وأشارت الى انه بعد استفحال المشكلة وتظهورها في الإعلام «رحنا وما لقيناها من عاملين شي»، بناء عليه، أرسلت فغالي كتاباً

إلى محافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين. إلا أن الأخير لم يتحرك بعد، فغالي أقرت بأن الكشوفات على محطات البنزين لا تتم بشكل دوري

«إنما تتحرك بناء على شكوى». والسبب «أن لا مراقبين في المديرية، كلن راحوا عالقاعد». ولفتت إلى أن الكشف لا يقتصر على محطات الوقود بل يجب أن يشمل الصحاريح ومعامل التخزين وغيرها من حاويات النفط، لكن عدم وجود الموظفين يمنع الرقابة، إذا، كيف تجري الكشوفات؟ «نضطر الى تكليف شركة للكشف على نفقة أصحاب المحطات»، هنا يسأل فرحات: كيف يدفع المالك الإيصال من أجل الكشف عليه؟» مشيراً إلى تكوّن الدولة في الحفاظ على المياه الجوفية التي تحولت ممكاً لصرف محطات البنزين؛ وكانت فغالي أبلغت «الأخبار» سابقاً

أن «الأخطر، هو أن تحليل العينات أظهر احتواء المياه أيضاً على تلوث صناعي لا رائحة له، وقد أعطينا علماً للمعنيين لأن ذلك ليس من اختصاص مديرية النفط».

«الأخبار» حاولت التواصل مع مكاوي

الا انه لم يجب على الاتصالات.

حرف الرد

رئيس بلدية كفرحزير:

نعمل ضمن الاصول

تعقيباً على ما ورد في «الأخبار (19 نيسان 2019)، يهمننا أن نوضح ما يلي:

- المجلس البلدي يعمل بطريقة جماعية وكل القرارات تُبحث وتقرّ خلال اجتماعاته الدورية، ولغاية تاريخه، بعد مرور ثلاث سنوات، لم يتخذ الرئيس أي قرار منفرد حتى تلك التي يسمح بها القانون. - كل الأعمال التي أقدم عليها رئيس البلدية هي لصالح أهالي بلدة كفرحزير من دون إستثناء، وجرى وتعلم جميع أعضاء المجلس البلدي وموافقة الأغلبية عليها كما تقتضي الانظمة المرعية الإجراء.

- الحديث عن مخالقات إدارية ومالية هو مجرد زُّ للرماد في العيون، وفي حال وجودها هي مجرد أخطأ، إدارية بسيطة غير جوهريّة وغير مقصودة ولا تستحق الذكر بعد ذاتها.

- كل الإيرادات والمصاريف المالية المتعلّقة بأعمال البلدية خاضعة لرقابة السلطات الإدارية التسلسلية، ونحن على استعداد لأي نوع من أنواع الرقابة التي تسمح بها القوانين.

- شركات الاسمنت تعمل وفقاً لإرادة عليا وموافقة أعلى المرجعيّات الإدارية والتنفيذية في الدولة، وقد اتخذ المجلس البلدي مجتمعاً القرارات الإدارية التي تحاول منع الشركات من التعدي السافر على البيئة والسلامة العامة من دون قدرة على التنفيذ... وحيال هذه الأزمة البيئية لا يسع رئيس البلدية إلا محاولة إدارة هذه الأزمة وتحصيل ما أمكن من أموال البلدية الضريبية المستحقة، ومن الجائز تحصيله أو تحميل المجلس البلدي ذبول تقاعس بيئي من الدولة والإدارات السابقة عمره عشرات السنين.

- يجدر توضيح أن مبلغ 461 مليون ليرة «الصناعة» هي من مخلفات إدارة البلدية السابقة ولا علاقة للمجلس الحالي بها، بل هو من سلط سوء عليها وأخذ الإجراءات القضائية والقانونية اللازمة لحاسبة الفاعلين واستعادة المال الضائع.

- وضع يد البلدية رسمياً على المولدات الكهربائية وإدارتها من قبلها وإيصال التيار الكهربائي إلى جميع نواحي كفرحزير، والإلتزام بالتسعيرة الرسمية والسعر الرسمي للمازوت المصادرين عن وزارة الطاقة والمياه، ومراقبة الإستهلاك لكل مشترك بطريقة موضوعية وعملية واضحة وصريحة... كل ذلك أدى إلى تأمين الطاقة الكهربائية بصورة دائمة لكل أهالي كفرحزير، ووقّر على أبناء البلدة ما لا يقل عن 100 ألف دولار خلال عام 2018.

- أخيراً، اني أعمل ضمن الأصول القانونية اللازمة، ونذرت نفسي لخدمة كفرحزير وأهاليها وازدهارها، وأمّت اليد لكل من يُساطرني همّ كفرحزير ورفعة أبنائها، واني أعتبر البلدة بيتنا جميعاً، وكل أبنائها على اختلاف إنتماءاتهم اخوتي.

رئيس بلدية كفرحزير

فوزي يعقوب المعلوف